المال المشترك بين الزوجين بعد الطلاق في قانون الأحوال الشخصية الإندونيسي: دراسة فقهية تحليلية

إعداد

رسفي الدين بن صبر الدين

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في معارف الوحي والتراث

قسم الفقه وأصول الفقه

كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية

الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

أغسطس ٢٠٢٠م

ملخص البحث

أكثر الحقوق المالية للزوجين واضحة في القرآن الكريم والسنة النبوية، لكن في إندونيسيا هناك حقا ماليا يستحقه الزوجان لم يذكر في القرآن أو أحاديث النبوية وهو "المال المشترك بين الزوجين" المعروف في اللغة الإندونيسية باسم (Harta Gono Gini) وهو المال المكتسب من قبل الزوجين والمتحصل خلال فترة الزوجية. وهذا ينظم ومطبق في قانون الأحوال الشخصية رقم (٩٧) عام ١٩٧٤م، " "Janda atau duda cerai hidup masing-masing berhak seperdua dari harta besama sepanjang tidak ditentukan dalam perjanjian perkawinan". "الأرمل والمطلقة يستحقان نصف المال المشترك لهما ما لم تذكر حقوق كل منهما في وثيقة النكاح". ذكر في هذا القانون أن المال المشترك بعد الطلاق لا بد أن يقسم بالتنصيف. فيهدف هذا البحث معرفة ما يوافق الشريعة الإسلامية هذا القانون وما يخالفه مع التحليل. ويحتوي هذا البحث على أربعة فصول؛ الفصل الأول يتناول خطة البحث وهيكله العام، والفصل الثاني يبين تعريف حق المال المشترك بين الزوجين في الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية الإندونيسي، والفصل الثالث يحلل بيان حق المطلقة في الأموال المكتسبة فترة الزوجية في الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية الإندونيسي مع ذكر أنواع الطلاق وآثرها في تقسيم المال المشترك بين الزوجين وتفاصيل الحقوق المالية الثابتة للمطلقة. والفصل الرابع يتناول بيان كيفية تقسيم الحقوق المالية المشتركة بين الزوجين بعد الطلاق في الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية الإندونيسي. سلك الباحث منهجي التحليلي والمقارن بعد المنهج الاستقرائي في جمع معلومات ومفاهيم متعلقة بالموضوع حيث سيتولى مناقشتها وتحليلها، ثم عرض التعريفات المتشابهة والمختلفة الواردة بين مفهوم المال المشترك في الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية الإندونيسي مع ذكر أقوال وآراء الفقهاء في الموضوع ليتم مقارنتها بقانون الأحوال الشخصية الإندونيسي. فأما النتيجة فتمثلت في معرفة ما يتوافق الفقه الإسلامي وما يخالفه في قانون الأحوال الشخصية الإندونيسي في كتاب KHI رقم ٩٧.

ABSTRACT

Most financial rights of spouses are clear in the Noble Qur'an and the Sunnah of the Prophet, but in Indonesia there is a financial right for spouses not mentioned in the Qur'an or the Prophetic hadiths which is "joint-money between spouses" known in the Indonesian language as (Harta Gono Gini) which is the money acquired by spouses during their marriage period. This is regulated and applied in the Personal Status Law No. (97) of 1974 AD, "Janda atau duda cerai hidup masing-masing berhak seperdua dari harta bersama sepanjang tidak ditentukan dalam perjanjian perkawinan." "It was mentioned in this law that the money shared after divorce must be divided by half unless their rights are mentioned in the marriage document". This research aims to know what Islamic Law has agreed and has not agreed to this law with the analysis. This research contains four chapters, the first chapter deals with a research plan and its general structure and the second chapter deals with defining the right of shared-money between spouses within Islamic Jurisprudence and the Indonesian Law of Personal Status, and the third chapter deals with description of the divorced woman right to money acquired during the marriage period in Islamic jurisprudence and the Indonesian Personal Status Law, along with mentioning types of divorce and its effect on dividing shared-money between spouses and details of financial rights of the divorced woman. The fourth chapter covers methodology used in dividing both spouses rights in the shared-money in Islamic Jurisprudence and the Indonesian Personal Status Law. The researcher used analytical method and comparative method after inductive approach method by collecting information and concepts related to the topic, where it will cover the discussion on the issue and analyze them accordingly, then present similar and different definitions contained between the concept of shared-money in the Islamic Jurisprudence and the Indonesian Personal Status Law with mentioning sayings and opinions of the jurists on the subject matters to be compared with the Indonesian Personal Status Law. As for the result, it is the knowledge of what Islamic Jurisprudence agreed and what contradicts it with the Indonesian Personal Status Law in the book KHI No. 97.

APPROVAL PAGE

I certify that I have supervised and read this study and that in my opinion it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a dissertation for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage (Fiqh and Usul al-Fiqh).

_____
Bouhedda Ghalia
Supervisor

_____
Muntaha Artalim Zaim
Co-Supervisor

I certify that I have read this study and that in my opinion it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a dissertation for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage (Fiqh and Usul al-Fiqh).

_____
Mek Wok Binti Mahmud
Examiner

This dissertation was submitted to the Department of Fiqh and Usul al-Fiqh and is accepted as a fulfilment of the requirement for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage (Fiqh and Usul al-Fiqh).

_____
Miszairi Sitiris
Head, Department of Fiqh and Usul al-Fiqh

This dissertation was submitted to the Kulliyah of Islamic Revealed Knowledge and Human Sciences and is accepted as a fulfilment of the requirement for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage (Fiqh and Usul al-Fiqh).

_____
Shukran Abd Rahman
Dean, Kulliyah of Islamic Revealed Knowledge and Human Sciences.

DECLARATION

I hereby declare that this thesis is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that it has not been previously or concurrently submitted as a whole for any ather degrees at IIUM or other institutions.

Rasfiuddin Sabaruddin

Signature: ..... Date: 14 June 2020

الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠٢٠م محفوظة لـ: **رسفي الدين صبرالدين**

المال المشترك بين الزوجين بعد الطلاق في قانون الأحوال الشخصية الإندونيسي

(دراسة فقهية تحليلية)

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إليكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.

٢- يحق للجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض ربحية تجارية.

٣- يحق لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.

٤- ستزود الباحثة مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.

٥- سيتم الاتصال بالباحثة لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانها البريدي أو الإليكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم تجب الباحثة خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليها، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: رسفي الدين بن صبرالدين

التوقيع:..... التاريخ: .....يونيو 142....

إلى الوالدين الكريمين

أبي وأمي المحبوبين اللذين ربياني صغيرا وأرشداني إلى طريق الخير وعلّماني الأدب والخلق، وجزاهما الله خيرا كثيرا لأمي وأبي (صبر الدين و حسنى بنت حسين) وألبسها بالصحة والعافية وأسعد الله حياتها في الدارين.

وإلى أساتذتي الكرام،

الذين أضاؤوا لي الطريق بعلمهم وتقواهم وإرشاداتهم وتوجيهاتم في جميع مراحل الدراسة منذ الطفولة إلى الوصول لهذه المرحلة، فجزاهم الله عني أحسن الجزاء.

وإلى زوجتي العزيزة،

نور القلب بنت محمد تشريف التي كانت مثالا للصبر والثبات فرافقتني أثناء رحلتي العلمية وأعمالي التربوية والدعوية، فكانت مشجعة ومعينة لي في هذا المشوار، فذاقت معي مرارة المشقة وشاركت معي في مكابدة الغربة، فأسأل الله تبارك وتعالى أن يجعل ذلك في ميزان حسناتها يوم القيامة.

وإلى ولدي،

أحمد رشاد الذي رزقت به أثناء الطلب والرحلة العلمية، سائلا الله عز وجل أن ينفع به الإسلام والمسلمين.

وإلى أشقائي وشقيقاتي، وإخواني في الدعوة والتربية، وزملائي في الدراسة، وإلى كل من ساعدني وساهم في إتمام دراستي وإنجاز هذا العمل.

أهدي لهم هذا الجهد المتواضع حبًا وتقديرًا

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، مجيب الدعوات، رفيع الدرجات ومنزل الآيات. فله الحمد والثناء والشكر على إتمام هذا الجهد وإنجاز هذا العمل.

ثم أتقدم بجزيل الشكر لفضيلة **الأستاذة المشاركة الدكتورة غالية بوهيدة** حفظها الله تعالى، التي تفضلت بالإشراف على هذا البحث، ففتحت لي قلبها، وعقلها، ووقتها، وجهدها، فوجدت فيها المعلمة والمربية التامة، والعالمة الفاضلة، والمرشدة الناصحة، فقد تلقيت منها العلم والفقه وتعلمت منها الأدب والخلق، وشتى الفضائل، واستفدت من إشرافها الدقة والتثبت والأمانة العلمية، والمهارة في التحليل، كما أفادتني بتوجيهاتها وإرشاداتها القيمة دون ملل ولا كلل، فكان لها أطيب الأثر في رحلتي العلمية وفي إتمام الرسالة على هذا الوجه، فجزاها الله عني خير الجزاء، وأدعو الله تبارك وتعالى أن يطيل عمرها، ويمن عليها بالصحة والعافية، ويبارك في حياتها، ويرزقها السعادة في الدارين.

كما يقدم الباحث جزيل الشكر لفضيلة **الأستاذ الدكتور منتهى أرتالم زعيم** فقد بذل جهده ووقته الثمين في القراءة عل الرغم من كثرة المشاغل والمسؤولية، وقد استفاد الباحث من ملاحظاته وتوجيهاته القيمة ونقدهم المفيد. فجزاهما الله أحسن الجزاء وأسأل الله تعالى أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهما.

والشكر الجزيل موصول غير مقطوع إلى إدارة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، وإلى منسوبي قسم الفقه وأصوله كلية معارف الوحي العلوم الإنسانية، وعميد مركز الدراسات العليا وجميع المسؤولين والموظفين. وكذلك الشكر الكامل والتقدير لجميع الأساتذة الفضلاء التي تعلمت منهم العلوم النافعة في هذه الجامعة المباركة

وفي النهاية أتقدم بالشكر الوافر لكل من قام بالمساعدة في دراستي وإنجاز هذا العمل العلمي، وأخص بالذكر هنا زوجتي المحبوبة نور القلب بنت محمد تشرف أمين، ولكل من كان له الإسهام في إعانتي على إتمام هذه الدراسة، فنسأل الله أن يجزيهم خيرا كثيرا، وأجرا غير ممنون، والحمد لله رب العالمين.

فهرس المحتويات

مُلخَّص البحث ..... ب

ملخص البحث بالإنجليزية ..... ج

صفحة القبول ..... د

صفحة التصريح ..... هـ

صفحة الإقرار ..... و

الإهداء ..... ز

الشكر والتقدير ..... ح

محتويات البحث ..... ط

الفصل الأول التمهيدي: خطة البحث وهيكله العام ١

مقدمة ١

مشكلة البحث ٢

أسئلة البحث ٣

أهداف البحث ٤

أهمية البحث ٤

حدود البحث ٥

منهج البحث ٥

الدراسات السابقة ٦

هيكل البحث العام ١٠

الفصل الثاني: حق المال المشترك بين الزوجين في الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية الإندونيسي ١٢

المبحث الأول: تعريف الحق لغة واصطلاحًا ١٣

المطلب الأول: معنى الحق لغة ١٣
المطلب الثاني: تعريف الحق اصطلاحًا ١٤
المطلب الثالث: تعريف الاشتراك المالي بين الزوجين ١٥
المطلب الرابع: خصائص عقد الاشتراك المالي بين الزوجين ١٦
المبحث الثاني: تعريف المال المشترك بين الزوجين في الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية الإندونيسي ١٨
المطلب الأول: تعريف المال لغة.....١٨
المطلب الثاني: تعريف المال شرعًا ٢٣
المبحث الثالث: تعريف الفقه وقانون الأحوال الشخصية.....١٨
المطلب الأول: الفقه لغة.....٢١
المطلب الثاني: تعريف الفقه اصطلاحًا.....٢١
المطلب الثالث: قانون الأحوال الشخصية الإندونيسي.....٢٤
المبحث الثالث: تعريف الأموال المشتركة بين الزوجين في الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية الإندونيسي ٢٧
المطلب الأول: الأموال المشتركة في الفقه الإسلامي ٢٧
المطلب الثاني: الأموال المشتركة في قانون الأحوال الشخصية الإندونيسي..٢٨

الفصل الثالث: بيان حق المطلقة في الأموال المشتركة في أثناء الزوجية في الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية الإندونيسي ٢٩
المبحث الأول: أنواع الطلاق وآثاره في تقسيم المال المشترك بين الزوجين بعد الطلاق ٢٩
المطلب الأول: الطلاق لغة واصطلاحًا ٣٠
المطلب الثاني: مشروعية الطلاق ٣٢
المطلب الثالث: إثبات الطلاق ٣٣
المطلب الرابع: أنواع الطلاق وآثاره في الحقوق المالية.....٣٥

المطلب الخامس: آثار الطلاق على المال المشترك في قانون الأحوال الشخصية الإندونيسي.....٣٩
المبحث الثاني: بيان الحقوق المالية للمطلقة في الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية الإندونيسي.....٤٠
المطلب الأول: الحقوق المالية على المطلقة.....٤٠
المطلب الثاني: الحقوق والواجبات بين الزوجين في قانون الأحوال الشخصية الإندونيسي ٤٩

الفصل الرابع: كيفية تقسيم الحقوق المالية المشتركة بين الزوجين بعد الطلاق في الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية الإندونيسي.....٥٢
المبحث الأول: تقسيم المال المشترك بين الزوجين بعد الطلاق في الفقه الإسلامي ٥٢
المطلب الأول: الأصول الشرعية الموصلة للحقوق المالية للزوجين في الفقه الإسلامي.....٥٢
المطلب الثاني: نصوص القوانين الإندونيسية المتعلقة بالأموال المشتركة.....٥٨
المطلب الثالث: أنواع الأموال للزوجين في الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية الإندونيسي.....٦٢
المطلب الرابع: حكم عمل المرأة واكتسابها المالي داخل البيت وخارجه ٦٣
المبحث الثاني: تقسيم المال المشترك بين الزوجين بعد الطلاق في قانون الأحوال الشخصية الإندونيسي.....٦٥
المطلب الأول: الأعراف وفتاوى العلماء في إندونيسيا في الأموال المشتركة .٦٥
المطلب الثاني: حكم تقسيم الحقوق المالية المشتركة بين الزوجين.....٦٥
المطلب الثالث: كيفية تقسيم الحقوق المالية المشتركة بين الزوجين.....٦٦
الخاتمة ٦٩
أولاً: نتائج البحث.....٦٩

ثانيًا: اقتراحات البحث ٧٠
المصادر والمراجع ٧١

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الأول

خطة البحث وهيكله العام

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه، ونؤمن به ونتوكل عليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد.

فمن فضل الله تعالى على عباده، أن خلق لهم من أنفسهم أزواجًا ليسكن بعضهم إلى بعض وجعل بينهم مودة ورحمة، قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [الروم: ٢١].

اعتنى الإسلام بالحياة الزوجية عناية بالغة، إذ إنها من أهم جوانب الشرائع لتنمية الحياة البشرية، وهي وسيلة تحقق العبودية لله تعالى، ولها مميزات وفيرة، أهمها حفظ مقصد من مقاصد الشريعة الإسلامية هو "حفظ النسل"، والشريعة الإسلامية هي الضابطة للحقوق الزوجية وواجباتها، واستلزمت مراعاة كل تلك الحقوق والواجبات من أجل استقرار الحياة الزوجية وتقييد العلاقة الأسرية، إذ إنها اللبنة الأساس في ارتقاء بناء المجتمع إذا صلحت صلح المجتمع.

وأحيانًا لا يحقق المتزوجون أهداف الحياة الزوجية من سكينة، ومودة، ورحمة؛ مع وجود النزاع واشتداد الشقاق بين الزوجين وتصبح الحياة الزوجية صعبة في استمرارها، فشريعة الإسلام شريعة كاملة متكاملة لم تكن هناك مشكلة إلا بين الله حلها وكذلك في هذا الموضوع فتح الله باب الطلاق، وحدد هذا الدين الحنيف سبلاً أخلاقية وطرقًا شرعية للطلاق، حتى يكون الانفصال بمعروف أو التسريح بإحسان، قال تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

وإذا وقع الطلاق ظهرت مشاكلة عدة تواجه المتزوجان، ومن أهمها تقسيم المال المشترك سواء كان للرجال أو النساء بخاصة في إندونيسيا، بما ثبت في قانون الأحوال الشخصية أن

المال المشترك "Harta Gono Gini" بعد الطلاق يقسم إلى قسمين نصف للزوج ونصف للزوجة، لأنهما أسهما في تحصيل ذلك المال وتنميته سواء كان الإسهام مباشرًا أم غير مباشر.[1]

من أجل ذلك وددت أن أكتب بحثًا في هذا الموضو؛ أي "المال المشترك بين الزوجين بعد الطلاق في قانون الأحوال الشخصية الإندونيسي: دراسة فقهية تحليلية"؛ لأبين من خلاله الحقوق المالية لكل واحد منهما.

مشكلة البحث

حينما يتزوج الرجل بامرأة يسعيان إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم مصلحة الأسرة، ومنها أن يحققا مجموعة من المآرب المادية والمالية خلال الزواج، لكن في حالة وقوع الطلاق، قد تنشب مجموعة من الصراعات بين الزوجين فيما يُحصل من ثروة خلال الزواج.

علمًا أن بعض الحقوق المالية للزوجين مثل المهر، والنفقة للزوجة، والسكن، والوصية، والإرث للزوج والزوجة معروفة في الفقه الإسلامي وأحكامها واضحة في القرآن الكريم والسنة النبوية، ولكن في إندونيسيا حق مالي غير الحقوق المذكورة يستحقه الزوجان يُعف بمصطلح "المال المشترك بين الزوجين" "Harta Gono Gini" في الإندونيسية، وهو المال المكتسب من الزوجين خلال الزوجية.

وفي إندونيسيا كثيرًا ما لا تحصل المرأة على حقوقها المالية بسبب ظلم زوجها أو جهلها بحقوقها، وكذلك بعض الأزواج يرون زوجاتهم ضعيفات فيعطونهن ما يريدون ويمسكون سائر حقوقهن، وربما يقع العكس، فتأخذ الزوجة ما ليس لها، فتظلم زوجها.

ومن المعروف في إندونيسيا أن الزوج يعمل خارج البيت أكثر من الزوجة، فالزوج في الغالب يكتسب المال أكثر، مع الموافقة على أن تشارك الزوجة زوجها في اكتساب المال أو تنميته خارج البيت، وفي البحث عن المال تزيد فرص الزوج أكثر من الزوجة، أو العكس، فجهدهما واحتسابهما في الأموال ليس سواء.

---

[1] Dedi Susanto, *Kupas Tuntas Masalah Harta Gono-Gini*, (Yogyakarta: Pustaka Yustisia, 1st edition, 2011), P.156.

وكذلك في شراء الممتلكات من المعروف أنها تكون باسم الزوج، ولو اشتريت تلك الممتلكات باستعمال مال الزوجة نصفه بل كله أحيانًا.

وقد جاء في قانون الأحوال الشخصية الإندونيسي سنة ١٩٧٤م في باب "الأحكام الأسرية" رقم (٩٧): **"Janda atau duda cerai hidup masing-masing berhak seperdua dari harta besama sepanjang tidak ditentukan dalam perjanjian perkawinan."** "الأرملة والمطلقة يستحقان نصف المال المشترك لهما ما لم تذكر حقوق كل منهما في وثيقة النكاح"، فذكر قانون الأحوال الشخصية الإندونيسي أن المال المشترك بعد الطلاق لا بد من أن يقسم إلى قسمين مناصفة بين الزوجين، بينما الفقه الإسلامي لم يذكر ذلك، والمال المشترك الذي يقصد هنا هو المال الذي اكتسب خلال الزوجية.

ويرى الباحث أن هذا القانون يحتاج إلى تأصيل فقهي وإعادة النظر فيه لمعرفة الرأي الشرعي وسبل تقويم ما خالف الشريعة الإسلامية منه، ولا سيما أن إندونيسيا تعد من أكبر بلاد المسلمين في العالم.

أسئلة البحث

يُجيب الباحث عن الأسئلة الآتية:

١. ما حق المال المشترك بين الزوجين في الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية الإندونيسي؟
٢. هل للمطلقة حقوق مالية في الأموال المكتسبة خلال الزوجية في الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية الإندونيسي؟
٣. ما أنواع الطلاق وآثاره في تقسيم المال المشترك بين الزوجين بعد الطلاق؟
٤. كيف تقسم الحقوق المالية المشتركة بين الزوجين بعد الطلاق في الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية الإندونيسي؟

أهداف البحث

من خلال الإجابة عن أسئلة البحث يتطلع الباحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. بيان حق المال المشترك بين الزوجين في الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية الإندونيسي.
٢. بيان حق المطلقة في الأموال المكتسبة خلال الزوجية في الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية الإندونيسي.
٣. توضيح أنواع الطلاق وآثاره في تقسيم المال المشترك بين الزوجين بعد الطلاق.
٤. إبراز كيفية تقسيم الحقوق المالية المشتركة بين الزوجين بعد الطلاق في الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية الإندونيسي.

أهمية البحث

١. معرفة الحقوق المالية للزوجين في الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية الإندونيسي.
٢. دفع الظلم ورفعه إذا أوقع في حق الآخرين بعد الطلاق.
٣. معرفة الأحكام الشرعية المتعلقة بالحقوق المالية للزوجين في بحث مستقل يسهل على القارئ الإلمام بهذا الموضوع من جميع جوانبه.
٤. تبصرة المسلمين رجالاً ونساء بمكانة الإسلام وعلو شأنه وعدله، إذ أمرهم بالعدل والإحسان، ومنعهم ألا يأكل بعضهم حق بعضٍ بظلم.
٥. إطْلاع الأكاديميين على هذا البحث مرجعًا لهم في تطوير البحث والعلم بالحقوق المالية للزوجين من الجوانب الشرعية الأخرى مثل النظام المالي في الإسلام ما يتضمنه من المعاملات وغير ذلك.

حدود البحث

سيكون البحث عن الحقوق المالية للزوجين بعد الطلاق بين الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية الإندونيسي، ويحدد الباحث مجال دراسة الحقوق المالية للزوجين في كتب الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية في إندونيسيا رقم ٩٧ عام ١٩٨٩م.

منهج البحث

دعت طبيعة البحث في هذا الموضوع إلى أن يسلك الباحث بعض المناهج، تسهيلاً له في عمله، هذه المناهج هي:

١. **المنهج التحليلي**: لجمع المعلومات والمفاهيم المتعلقة بالموضوع، ومناقشتها وتحليلها، ومعرفة المواد القانونية في مسألة المال المشترك بعد الطلاق ونظريات الفقه الإسلامي في الموضوع، وسيكون العمل في هذا المنهج وفق الخطوات الآتية:
   أ. عرض قانون الأحوال الشخصية الإندونيسي المتعلق بموضوع تقسيم المال المشترك بعد الطلاق.
   ب. شرح تعريف المال المشترك بين الزوجين لغةً واصطلاحًا مع بيان كيفية تقسيمه بعد الطلاق.
٢. **المنهج المقارن**: لفهمِ المؤلفات الدراسيّة من خلال توزيعها على ملخصاتٍ للمقارنة تشملُ الجوانب المتشابهة والمختلفة بين قانون الأحوال الشخصية الإندونيسي والفقه الإسلامي في موضوع الحقوق المالية للزوجين بعد الطلاق، وسيكون العمل في هذا المنهج وفق الخطوات الآتية:
   أ. عرض التعريفات المتشابهة والمختلفة الواردة بين مفهوم المال المشترك في الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية الإندونيسي.
   ب. مقارنة آراء الفقهاء مع قانون الأحوال الشخصية الإندونيسي في موضوع الحقوق المالية للزوجين بعد الطلاق.

الدراسات السابقة

اطلع الباحث على عدد من الدراسات السابقة، لكنها – في حدود علمه – لا تكفي بالغرض المطلوب تحقيقه في الحقوق المالية للزوجين بعد الطلاق بين الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية الإندونيسي، ومن أبرز الدراسات التي تناولت هذا الموضوع:

"**أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية**"، عبد الوهاب خلاف.[٢] جمع فيه بين مذهب الإمام أبي حنيفة وما عليه العمل اليوم في المحاكم الشرعية المصرية من المذاهب الأخرى، وبدأ في بيان معنى الزواج وحكمة تشريعه وذكر أركان وشروط الزواج، ثم بين حكم الزواج، فرض أو واجب أو سنة أو حرام أو مكروه، وحكم الزواج الباطل، والزواج الفاسد، والزواج الموقوف، والزواج الصحيح النافذ، ثم شرح موضوع الولاية على الزواج والوكالة بالزواج، من له حق التوكيل وسلطة الوكيل في إنابة غيره عنه ومهمته، ثم من أهم الموضوعات التي ذكرها حقوق الزوجة على زوجها وموضوع الولاية على المال، ومن تثبت له الولاية المالية ومن تثبت عليه، وهذان الموضوعان سيستفيد الباحث منهما كثيرًا في إكمال بحثه.

وهذا البحث يوضح موضوعات كثيرة فيما يتعلق بالحياة الزوجية والأحوال الشخصية، لكن لم يذكر فيه كيفية تقسيم الأموال بعد وقوع الطلاق، وهذا ما سيكمله الباحث.

"**الطلاق وآثاره المعنوية والمالية في الفقه الإسلامي**"، وفاء معتوق حمزة.[٣] في هذا الكتاب إجمالاً مقدمة وباب تمهيدي وبابان؛ الأول لآثار الطلاق المعنوية، والثاني لآثار الطلاق المالية، في الباب الأول بينت الباحثة آثار الطلاق المعنوية فذكرت إلزام المطلقة بأن تتربص مدة معينة قبل أن تحل للأزواج، وهذا ما يعرف بالعدة، فبينت تعريف العدة وحكمها، ودليل مشروعيتها، وحكمة تشريعها، وأنواع المطلقات من حيث لزوم العدة، أما الباب الثاني فبينت فيه آثار الطلاق المالية ويضم في أربعة فصول، الأول في متعة المطلقة، ذكرت فيه تعريف المتعة ودليل مشروعيتها وحكمة ذلك، وأنواع المطلقات من حيث استحقاقهن للمتعة، والثاني في

---

[٢] عبد الوهاب خلاف، **أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية**، (القاهرة: دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٥٧هـ/١٩٣٨م).

[٣] وفاء معتوق حمزة، **الطلاق وآثره المعنوية والمالية في الفقه الإسلامي**، (القاهرة: مكتبة القاهرة للكتاب، ط١، ٢٠٠٠م).

إلزام المطلق بالنفقة خلال العدة، والثالث في مدى إلزام المطلق بدفع أجرة إرضاع ولده، والرابع الأخير في إلزام المطلق بأجرة حضانة ولده.

في هذا الكتاب قارنت الباحثة الأدلة والآراء بين المذاهب الأربعة والمذهب الظاهري، وعرضت آراء الفقهاء في كل مذهب على كل حدة، وجمعت آراء المتفقين على المسألة، ثم عرضت أدلة كل فريق ومناقشتها، ورجحت ما تراه أولى بالقبول وأقوى في الأدلة، ولم تشذ عن هذه الطريقة إلا في بعض الجزئيات الصغيرة التي لا تحتاج إلى تفصيل في المذاهب وكذلك إذا كانت المسألة محل اتفاق، ولكن مع ذلك لم تذكر بالتفصيل كيفية تقسيم الأموال بين الزوجين بعد وقوع الطلاق.

"**الذمة المالية للمرأة في الفقه الإسلامي**"، أيمن أحمد محمد نعيرات.[٤] قسم الباحث بحثه إلى أربعة فصول، تحدث في الفصل الأول عن ماهية الذمة وعلاقتها بالأهلية، وأهلية المرأة للتصرف في أموالها، وأهليتها للعمل والتكسب مبينًا القيود والنتائج، وفي الفصل الثاني تحدث عن الحقوق بعامة، ومن ضمنها الحقوق المالية، إذ خصص هذا الفصل للحديث عن المهر الذي هو حق مالي خاص بالزوجة، وبين ضمان الإسلام للمرأة حقها في ملكية المهر والتصرف به، أما الفصل الثالث فتحدث فيه عن ميراث المرأة الذي هو حق مالي لها، فرضه الله تعالى، وبين أحوال النساء في الميراث مع ذكر الأدلة على كل حالة من حالات ميراث المرأة، وأخيرًا الفصل الرابع تحدث فيه عن النفقة الواجبة للمرأة على الغير، والواجبة عليها لحق الغير، ولم يبحث الباحث في مقاله عن حقوق الزوج ولم يذكر كيفية تقسيم الأموال بين الزوجين بعد الطلاق.

"**قانون الزواج الإسلامي في إندونيسيا بين فقه المناكحات وقانون الزواج**"، أمير شريف الدين.[٥] ذكر الأحكام المتعلقة بالزواج في ضوء القرآن السنة مع ذكر الاختلافات الفكرية بين المذاهب الأربعة، ثم أضاف مذهبي الظاهرية والشيعة الإمامية في المسألة وقارنها بقانون الزواج في إندونيسيا، وذكر فيه أن معظم المجتمع الإندونيسي يتمذهب بالمذهب الشافعي بخاصة

---

[٤] أيمن أحمد محمد نعيرات، **الذمة المالية للمرأة في الفقه الإسلامي**، (رسالة ماجستير في الفقه والتشريع، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، ٢٠٠٦م).

[5] Amir Syarifuddin, *Hukum Perkawinan Islam di Indonesia: Antara Fiqh Munakahat dan Undang-Undang Perkawinan*, (Jakarta: Prenada Media, 2006).

في مسألة الزواج، ومع ذلك يفتح المجال لاتباع المذاهب الأخرى تسهيلاً لاستيعاب أحكام أخرى وفق الأدلة الشرعية،وقد قسم الكاتب الموضوعات إلى خمسة فصول، ففي الفصل الأول مقدمة للكتاب، والفصل الثاني تحدث عن المبادئ العامة للزواج من التعاريف والأركان والشروط والموانع وواجبات الزوجين، والفصول الثالث والرابع والخامس بين فيها مسألة الطلاق والرجعة وفق الشريعة الإسلامية مقارنة بقانون الزواج الإندونيسي.

وسيستفيد الباحث بهذا الكتاب من حيث الأعراف والقرارات القانونية بعد الطلاق في تطبيق قانون الأحوال الشخصية الإندونيسي بمقارنة نظريات الفقه الإسلامي.

"**فقه الأحوال الشخصية (الزواج والطلاق)**"، محمود علي السرطاوي.[٦] شرح هذا الكتاب أحكام الأسرة في يسر وسهولة مع ذكر أدلة من القرآن والسنة، وذكر في هذا الكتاب فيما يتعلق بحقوق الزوجين، ولكن ركز الكاتب على قانون الأحوال الشخصية الأردني، ولم يذكر أي شيء يتعلق بقانون الأحوال الشخصية التي أرادها الباحث في هذا البحث، وسيكون هذا الكتاب مرجعًا من المراجع الأساس للباحث.

"**الاختلاف بين الزوجين في متاع المنزل: دراسة مقارنة**"، ياسين رشيد عمر الزيباري.[٧] قسّم رسالته إلى فصل تمهيدي وفصلين، في الفصل الأول تحدث عن ماهية المتاع وما يتعلق بها من حيث المتاع في اللغة واستحقاقه ومقداره والعفو عنه وحكمه، وفي الفصل الثاني ضمن آراء العلماء في الاختلاف بين الزوجين في متاع المنزل، ورأي الباحث من بين هذه الآراء.

"**تطبيقات مشاركة الأصول (الأموال المشتركة) وممارساتها في محكمة لامبونج الدينية**"، إلتي يوناني.[٨] تناول هذا البحث تطبيق تقسيم الأموال المشتركة (Gono Gini) في المحكمة الدينية في منطقة لامبونج في إندونيسيا، وقسمت الباحثة بحثها إلى أربعة أبواب؛ بدأت بالتمهيد في الباب الأول، ثم الباب الثاني تحدثت عن النكاح والطلاق والأموال المشتركة، فبدأت بالتعريف على كل المفردات لغة واصطلاحًا ثم بينت أحكامها وما يترتب عليها، وفي

---

[٦] محمود علي السرطاوي، **فقه الأحوال الشخصية: الزواج والطلاق**، (بيروت: دار الفكر، ط١، ٢٠٠٨م).

[٧] ياسين رشيد عمر الزيباري، **الاختلاف بين الزوجين في متاع المنزل: دراسة مقارنة**، (عمان: دار دجلة، ط١، ٢٠٠٩م).

[8] Elti Yunani, *Pelaksanaan Pembagian Harta Bersama (gono-gini) dalam Perakteknya di Pengadilan Agama Lampung*, Univesitas Diponegoro Semarang,2009.

الباب الثالث وضحت كيفية تطبيق تقسيم الأموال المشتركة في محكمة الدينية في منطقة لامبونج، وذكرت التحديات والمشاكل في تطبيق تقسيم الأموال المشتركة في تلك المنطقة، والباب الرابع ذكرت فيه الخلاصة والخاتمة.

هذا البحث سيساعد الباحث في إكمال بعض الأبواب المتعلقة بتقسيم الأموال بعد الطلاق في قانون الأحوال الشخصية الإندونيسي.

"**حقوق الزوجة المالية في الإسلام مقارنة بقانون الأحوال الشخصية الفلسطيني في خمسة فصول**"، عاطف مصطفى الراوي التتر.[٩] تكون هذا البحث من خمسة فصول، فبدأ بالتمهيد، ثم الفصل الأول تناول فيه حق الزوجة في المهر، ذكر فيه الأدلة التي تدل على وجوب المهر وعلى مشروعيته، ثم ذكر أحوال ثبوت المهر للزوجة، وقد تناول آراء العلماء في أقل المهر مقارنة بالقانون الفلسطيني ورجح قول الشافعية والحنابلة بأن المهر غير مقدر سواء فيه القليل أو الكثير، ثم تناول المواد القانونية الخاصة بذلك، ثم ذكر في الفصل الثاني حق الزوجة في المتعة والنفقة، تناول آراء العلماء في متعة الزوجة مع مقدار المتعة عند الفقهاء، ثم عالج المواد القانونية التي تتحدث عن هذا الموضوع، أما الفصل الثالث فتناول مشروعية أجرة الرضاعة وآراء العلماء في أخذ الأم أجرة على إرضاع ولدها، أما الفصل الرابع فتناول حق الزوجة في المسكن والميراث.

وهذا البحث من أهم الموضوعات التي لفتت نظري في اختيار الموضوع إلا أنه ركز في قانون الأحوال الشخصية في فلسطين وأنا سأركز في قانون الأحوال الشخصية الإندونيسي.

"**الحقوق المالية للمطلقة في قوانين الأسرة الإسلامية بماليزيا**"، ميسيري بن سيتيريس.[١٠] استهدف بيان الحقوق المالية للمطلقة في الفقه الإسلامي وقوانين الأسرة الإسلامية الماليزية، ويتكون هذا الكتاب من فصلين؛ الأول يبين فيه الكاتب أصول الحقوق المالية للمطلقة في الفقه الإسلامي وقوانين الأسرة الإسلامية بماليزيا ومفهومها، ويذكر فيه النصوص الواردة في الحقوق المالية للمطلقة في الفقه الإسلامي والمواد القانونية المتعلقة بالحقوق المالية للمطلقة في

---

[٩] عاطف مصطفى الراوي التتر "**حقوق الزوجة المالية في الإسلام مقارنة بقانون الأحوال الشخصية الفلسطيني**، (رسالة ماجستير في القضاء الشرعي، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية في غزة، فلسطين، ٢٠١٦م).

[١٠] ميسيري سيتيرس، **الحقوق المالية للمطلقة في قوانين الأسرة الإسلامية بماليزيا**، (كوالالمبور: مطبعة الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، ٢٠١٧م).

قوانين الأسرة الإسلامية في ماليزيا، وفي الفصل الثاني يوضح الكاتب تفاصيل الحقوق المالية المقررة للمطلقة بين الفقه الإسلامي وقوانين الأسرة الإسلامية بماليزيا، ويذكر الكاتب حق المتعة والنفقة في الفقه الإسلامي وقوانين الأسرة الإسلامية ويبين حق النفقة والمهر المؤجلين، ثم يأتي في الأخير ببيان حق المطلقة في الأموال المكتسبة أثناء الزوجية في الفقه الإسلامي وقوانين الأسرة الإسلامية بماليزيا، ويستفيد الباحث من هذا الكتاب في معرفة الحقوق المالية للمطلقة في الفقه الإسلامي.

ومن خلال جملة من الدراسات السابقة؛ يتضح أن الباحثين حاولوا الكشف عن مفهوم الحقوق المالية للزوجين من زوايا مختلفة؛ فمنهم من شرحها من وجهة النظر العامة، ومنهم من تناولها من منظور الشريعة الإسلامية، ومنهم أيضًا من قارن بينهما، وقد استفاد الباحث من هذه المزايا، ولكن الباحث لم يجد في حدود اطلاعه على الدراسات السابقة دراسة مستقلة ناقشت المال المشترك بين الزوجين بعد الطلاق في قانون الأحوال الشخصية الإندونيسي، ومدى موافقة الشريعة الإسلامية أو مخالفتها؛ لذا سيحاول الباحث بإذن الله تعالى بيان عن المال المشترك بين الزوجين بعد الطلاق الذي اكتسب خلال الزوجية تحت موضوع البحث **"المال المشترك بين الزوجين بعد الطلاق في قانون الأحوال الشخصية الإندونيسي: دراسة فقهية تحليلية"**.

هيكل البحث العام

الفصل الأول: خطة البحث وهيكله العام

المقدمة

مشكلة البحث

أسئلة البحث

أهداف البحث

أهمية البحث

حدود البحث

منهج البحث

الدراسات السابقة

الفصل الثاني: حق المال المشترك بين الزوجين في الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية الإندونيسي

المبحث الأول: تعريف الحق لغة واصطلاحًا

المبحث الثاني : تعريف المال المشترك بين الزوجين في الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية الإندونيسي

المبحث الثالث: الأصول الشرعية الموصلة للحقوق المالية للزوجين في الفقه الإسلامي

الفصل الثالث: بيان حق المطلقة في الأموال المكتسبة خلال الزوجية في الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية الإندونيسي

المبحث الأول : أنواع الطلاق وآثارها في تقسيم المال المشترك بين الزوجين

المبحث الثاني: تفاصيل الحقوق المالية للمطلقة الثابتة في الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية الإندونيسي

لفصل الرابع: كيفية تقسيم الحقوق المالية المشتركة بين الزوجين بعد الطلاق في الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية الإندونيسي

المبحث الأول: تقسيم المال المشترك بين الزوجين بعد الطلاق في الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية الإندونيسي

المبحث الثاني: فتاوى العلماء في إندونيسيا في المال المشترك

الخاتمة: نتائج البحث والتوصيات

قائمة المصادر والمراجع بالعربية

الفصل الثاني

حق المال المشترك بين الزوجين في الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية الإندونيسي

يهدف هذا الفصل إلى بيان مفهوم حق المال المشترك بين الزوجين الذي اكتُسب خلال الزوجية سواء في الفقه الإسلامي أم قانون الأحوال الشخصية الإندونيسي.

فالمبحث الأول يتناول تعريف الحق لغة واصطلاحًا، باستخدام المعاجم اللغوية والاصطلاحية مع ذكر الأدلة من القرآن والسنة.

والمبحث الثاني يتحدث عن تعريف المال المشترك بين الزوجين في الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية الإندونيسي مع ذكر الخصائص والضوابط للحق المشترك في قانون الأحوال الشخصية الإندونيسي والشريعة الإسلامية.

والمبحث الثالث يعرض تعريف الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية عند العلماء مع ذكر القيود المتفق عليها في التعريفات التي ستُذكر في هذا المبحث.

والمبحث الرابع يذكر تعريف المال المشترك بين الزوجين في الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية الإندونيسي.

والمبحث الخامس يذكر الأصول الشرعية للحقوق المالية في الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية الإندونيسي.